**محضر جلسة الدورة الاستثنائية**

**الاثنين 14 أوت 2017**

التأمت دورة استثنائية للمجلس البلدي يوم الاثنين 14 أوت 2017 على الساعة العاشرة صباحا بمقر البلدية أشرف عليها السيد حسن الحنشي رئيس النيابة الخصوصية وحضرها السادة و السيدات الآتي ذكرهم:

* محمد حواص : المساعد الأول
* بهيجة العجمي: عضوة
* بسمة العلوي: عضوة
* إنصاف عبيد : رئيسة دائرة الزهراء
* السيدة القروي: عضوة
* لطفي بوحمدة : الكاتب العام للبلدية
* نور الدين المبروك : كاهية مدير الأشغال
* هدى الشباح : كاهية مدير الشؤون المالية
* إيمان عمار : رئيسة مصلحة التراخيص العمرانية
* المنجي خواجة : رئيس مصلحة التعهد والصيانة

افتتح الجلسة السيد رئيس النيابة الخصوصية مرحبا بالحاضرين عارضا عليهم موضوع الجلسة والمتمثل في جدول الأعمال التالي:

1. تمويل مشروع المنبت البلدي
2. الأشغال الإضافية بدار البحار وسوق السمك
3. محجوز على ذمة الديوانة
4. مراجعة مثال التهيئة العمرانية

**المداولات:**

1. **تمويل مشروع المنبت البلدي:**

أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية أنه في إطار التعاون بين بلدية المهدية والشريك الأجنبي (الاتحاد الأوروبي) ضمن مشروع الفلاحة الحضرية تم الاتفاق على تمويل مشروع المنبت البلدي وذلك خلال سنة 2014 بقيمة تناهز 400 أد خال من الأداء على القيمة المضافة.

 وأمام الإشكال العقاري آنذاك للأرض المزمع انجاز المشروع عليها (ملك للدولة) زد على انتهاء الآجال المتفق عليها مع الطرف الأجنبي إضافة إلى فترة الفراغ الناجمة عن استقالة النيابة الخصوصية في ذلك الفترة ,

أجبرت البلدية على طلب قرض من صندوق القروض بصفة استثنائية قدره 497 أد يسدد دفعة واحدة في الأثناء اشترط الشريك الأجنبي انطلاق الأشغال قبل موفى 31/12/2016.

وأمام الضغط الزمني ولغاية الحصول على التمويل من الطرف الأجنبي تعهدت البلدية بالاستجابة له من خلال إفادته بالإذن في الأشغال المسلم إلى المقاول في أجل لا يتجاوز 31/12/2016

وحيث أن تسليم الإذن بالأشغال في ذلك التاريخ والناجم عن الضغط الزمني المفروض من الشريك الأجنبي لم يقبل به الصندوق رغم حصول البلدية على الموافقة النهائية للقرض لكن دون تحويله إلى خزينة البلدية. وأرجأ تحويل القرض إلى حين مصادقة مجلس الإدارة رغم إفادته بكل المؤيدات.

وحيث أن مقاول أشغال الهندسة المدنية تولى الإنجاز في حدود 90% تقريبا وتم خلاصه في مبلغ قدره 145 ألف دينار من الموارد الذاتية للبلدية بعد تحويل اعتمادات من ميزانية التنمية لفائدة المشروع في المقابل لم يباشر مقاول القسط الثاني الأشغال رغم التنبيه عليه عديد المرات.

وتأسيسا على ذلك كان لزاما على البلدية البت في الأمر:

فإما مواصلة الحرص على الحصول على القرض وما يخلفه ذلك من أعباء على الموازنة العامة للبلدية في المستقبل.

و إما العدول عن ذلك وإلغاء الصفقة بالنسبة للقسط الثاني لاسيما أمام صعوبة الحصول على التمويلات من الطرف الأوروبي في الإبان وبالتالي صعوبة خلاص القرض المزمع التمتع به من صندوق القروض والذي كانت البلدية تعهدت بخلاصه دفعة واحدة وإتمام خلاص مقاول القسط الأول بأكمله من ميزانية البلدية علما وأن وظيفية المشروع مضمونة إلى غاية هذه المرحلة من الإنجاز.

**قرار المجلس البلدي:** الموافقة بالإجماع على العدول عن الاقتراض وتمويل الباقي من أشغال القسط الأول وقدره 70 ألف دينار من موارد البلدية من خلال إجراء تحويل من الاعتمادات المخصصة لاقتناء وسائل نقل وتسديد ديون لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه .

1. **الأشغال الإضافية بدار البحار وسوق السمك:**

قدم السيد محمد حواص المساعد الأول للموضوع مبرزا أنه بسبب عدم توفر الدقة اللازمة في تحديد وتقدير بعض عناصر المشروع مثل أحواض الأسماك, الإنارة ... حرصا على تنفيذ المشروع بالمواصفات والمعايير المنتظرة.

استوجب الأمر إضافة بعض العناصر وتعديل المبرمج لتبلغ قيمة الإضافات بالمنشآت: دار البحار 171أد وسوق السمك 106 أد ليصبح المبلغ الجملي المضاف في الأشغال 277 ألف دينار.

وأمام الرغبة في إتمام المشروع بكامل عناصره المطلوبة ليكون وظيفيا ويتماشى مع المنظومة الثقافية والسياحية للمدينة.

**قرار المجلس البلدي:** النظر مع الهياكل المعنية لتمويل الإضافات لاسيما وأن البلدية غير قادرة في الوقت الراهن.

1. **محجوز على ذمة الديوانة:**

قدم السيد محمد الغربي رئيس مصلحة التكوين والرسكلة والمكلف بالتراتيب للموضوع موضحا أن إدارة الديوانة بالمهدية راسلت للبلدية في خصوص إخراج دراجات محجوزة على ذمة السيد وكيل الجمهورية.

وأشار أن الموضوع عرض على المجلس البلدي في دورته العادية الثالثة لسنة 2017 وحظي بالرفض.

وأمام إعادة مصالح الديوانة عن طريق السيد الوالي طلبها.

في الأثناء أكد السيد رئيس النيابة الخصوصية أنه في وضعية مماثلة وافق المجلس البلدي على إخراج دراجات نارية لفائدة مصالح الأمن الوطني بعد مراسلة من السيد الوالي.

**قرار المجلس البلدي**: الموافقة على إخراج المحجوز المتمثل في دراجات نارية لفائدة الديوانة على أن تستظهر مصالحها بتعهد في دفع المعلوم عند استصفائها بالبيع.

1. **مراجعة مثال التهيئة العمرانية:**

أفادت السيد إيمان عمار رئيس مصلحة التهيئة والتراخيص العمرانية أن مدينة المهدية تشهد تطورا عمرانيا واقتصاديا مما استوجب تحيين الوثائق العمرانية للمنطقة مع وجود عديد الصعوبات للعمل بمقتضيات مثال التهيئة العمرانية الحالي المصادق عليه بالأمر المؤرخ في 05/02/2003.

وقد أفادت كذلك ضرورة إجراء مراجعة شاملة لمثال التهيئة العمرانية بمدينة المهدية بالمنطقة العمرانية علما وانه تم التنسيق مع مصالح الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان لإعداد الصورة الجوية للمدينة والوثائق الطوبوغرافية اللازمة لإنجاز المراجعة.

**قرار المجلس البلدي** : الموافقة بالإجماع على إجراء مراجعة شاملة لمثال التهيئة العمرانية بمدينة المهدية بالمنطقة العمرانية .

واختتمت الجلسة على الساعة منتصف النهار

 وحرر بتاريخه

 رئيس النيابة الخصوصية

 حسن الحنشي